خطاب السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة
أمام جامعة ييل

نيوهيفن، 2 تشرين الأول/أكتوبر 2002

السيد الرئيس زيديو،
حضرات الموقرين أعضاء هيئة التدريس والطلاب،

إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أقوم بزيارة جامعة ييل، وأن أشيد بالأعمال الهامة للغاية التي يضطلع بها مركز دراسة العولمة. وكلي ثقة في أنه في إمكانكم، عن طريق تكريس الموارد الفكرية الرائعة التي تتمتع بها هذه المؤسسة لهذه الظاهرة الهامة من ظواهر عصرنا الحالي ،أن تساعدوا في توجيهنا على طريق فهم واستيعاب التغييرات الشاملة التي تؤثر على عالمنا. واسمحوا لي أيضا أن أشير إلى أن برنامجكم الخاص بالزملاء العالميين يبشر بأن تكون له قيمة كبيرة، إذ يجلب إلى جامعة ييل شباب القادة النابغين والواعدين ويهيئهم لمساعدة بلدانهم على الاستفادة القصوى من العولمة.

وكثيرا ما يقال إن العولمة هي ما يميز عصرنا عن جميع العصور التي سبقته. فالعولمة كما يقال لنا تعطي تعريفا جديدا ليس فقط للأسلوب الذي نتعامل به مع العالم، وإنما أيضا للطريقة التي نتواصل بها مع بعضنا البعض. والمفهوم الشائع للعولمة هو أنها كلمة تصف التدفق المتزايد على الصعيد العالمي للسلع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا والمعلومات والأفكار والأيدي العاملة، الذي تدفعه سياسات تحررية وتغيرات تكنولوجية. ولوهلة من الزمان، كان الواقع يؤيد هذا المنطق. بل إن هذا المنطق حقق من النجاح ما أدى في حالات كثيرة إلى إغفال الاختلافات الأساسية القائمة، على أساس الاعتقاد بأن المدّ المتزايد للنمو المادي سوف يبدد أهمية الاختلافات السياسية والمظالم الاجتماعية. بيد أنني وآخرين غيري أخذنا في السنوات القليلة الماضية نحث على إيلاء مزيد من الاعتبار لرد الفعل السياسي الذي يمكن أن يحدث إذا لم يجر الانتباه للعواقب الاجتماعية، فضلا عن العواقب الاقتصادية، المترتبة على العولمة.

وأود اليوم أن أطلعكم على بعض الأفكار المتعلقة بجانب آخر من جوانب العولمة لا يقل أهمية عما سبق ذكره، وهو إمكانية أن تصبح العولمة قوة حقيقية تدفع نحو الاندماج والاحتواء، وأن أطلعكم كذلك على الأخطار الحقيقية بالفعل التي يمكن أن تنشأ إذا تعذر أن تتحقق تلك الإمكانية. وبمعنى آخر، علينا كما نقلق بشأن الفجوة القائمة بين من يملكون ومن لا يملكون أن نهتم بنفس الدرجة بالهوة التي تفصل بين من يضمهم عالم يأخذ بالعولمة ومن يعيشون خارج هذا العالم الذي لا توجد به حدود لا يمكن اختراقها، والذي تتبدى فيه الامتيازات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يتمتع بها القليلون جلية بشكل مؤلم أمام الجموع التي ما زالت تتوق إلى الحرية وإلى التمتع بالفرص. فنحن باختصار يلزمنا أن نوجه طاقاتنا نحو تحقيق الآمال التي تعرب عنها الترجمة العربية التي قد تعوزها الرشاقة، وإن كانت ترجمة موحية، لكلمة "العولمة"، التي تعني حرفيا "احتواء العالم".

والعولمة بطبيعة الحال ليست مفهوما جديدا تماما. فمنذ بدايات التاريخ البشري المعروفة، والناس يمارسون التجارة، ويتنقلون، وينشئون المستعمرات ويهاجرون، ويغيرون في أثناء هذه العملية من الأماكن التي يأتون منها والأماكن التي يتجهون إليها على حد سواء. ولكن وجه الاختلاف في عهدنا يتمثل في *درجة* هذا التداخل وفي *السرعة* التي يسير بها التغيير، وفي الفجوات الآخذة في الاتساع دون توقف والتي أوجدتها هذه العملية بين من هم داخل هذا العالم ومن هم خارجه. وأود اليوم أن أشير إلى أن إحدى الطرق التي يمكن بها معالجة هذا الانقسام الجديد، بين المستفيدين من العولمة وبين من يعتبرونها مجرد مظهر آخر من مظاهر الجور في العالم، تتمثل في السعي نحو تحقيق عولمة تضم الجميع ولا يقتصر هدفها على فتح الأسواق، وإنما يشمل توسيع نطاق الفرص والتشجيع على التعاون. وأقصد بهذا ضرورة كفالة أن تلقى عولمة الاقتصادات والمجتمعات الدعم والمساندة من عملية ترمي إلى "إدماج عموم البشر في العولمة"، أي ضرورة وضع تعريف عام وأشمل لواجباتنا نحو إخواننا من الرجال والنساء في هذه القرية العالمية، وكفالة استفادتهم جميعا من العولمة، سواء اقتصاديا أو سياسيا أو اجتماعيا.

ومن ثم، فإن السؤال المطروح أمامنا لا يتعلق بما إذا كانت العولمة أمرا جيدا أم سيئا، وإنما بالكيفية التي يمكننا بها تعديل سياساتنا وأولوياتنا واختياراتنا الشخصية بحيث تمثل حقائق العهد الجديد. إذ لم يعد في إمكاننا في عالم يخلو من الأسوار أن نفكر ونتصرف وكأن الأمور المحلية هي وحدها التي لها أهمية، وكأننا لا ندين بالتضامن والولاء إلا لمن هم داخل مدينتنا أو دولتنا. فذلك العالم يتطلب منا أن نهدم كذلك الأسوار القائمة داخل عقولنا، تلك الأسوار التي تفصلنا عن الآخرين، وتفصل الأغنياء عن الفقراء، والبيض عن السود، وتفصل بين المسيحيين والمسلمين واليهود ،حتى يمكننا أن ندرك السبل اللانهائية التي يمكننا بها جميعا أن نستفيد من التعاون والتضامن فيما بيننا متخطين في ذلك حدود الجنسية أو العنصر أو مستوى التنمية الاقتصادية. فالتكافل، سواء في ميدان الجريمة أو الصحة أو البيئة أو مكافحة الإرهاب، لم يعد مفهوما نظريا ،إنما تحول إلى واقع نعيشه في حياتنا.

ويفرض هذا تحديا حقيقيا ليس فقط على القادة السياسيين، وإنما على المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والأعمال التجارية، ونقابات العمال، والمفكرين، والمواطنين في كل بلد. إذ علينا أن نفكر بصورة جديدة في معنى الانتماء ومعنى المجتمع، حتى يمكننا أن نتفهم أقدار الشعوب النائية، وأن ندرك أن بيت العولمة المصنوع من الزجاج لا بد وأن تكون أبوابه مفتوحة أمام الجميع إذا كان له أن يظل آمنا. وسوف يقتضي هذا من القادة في كل قطاع أن يطرحوا الخيارات القائمة أمام الجمهور بشكل مختلف، إذ ثمة نقطة صعبة، وإن كانت ضرورية، عليهم أن يقنعوا الآخرين بها، وهي أنه ليس في إمكاننا الاستمرار في استبعاد الفقراء أو المحرومين أو الذين سلبت حقوقهم الأساسية المتعلقة بالحرية وتقرير المصير، وأننا إذا فعلنا ذلك، فلا يمكننا أن نأمل في الوقت نفسه في أن ننعم بالسلام والرخاء الدائمين.

وبالطبع لن يكون من السهل أن نضم جميع أولئك إلى دائرة اهتمامنا. فجميعنا نشعر بولاء متأصل للأقربين، سواء أسرنا أو أصدقائنا أو إخواننا من المواطنين في نفس المدينة والبلد. ومن الصعب أن يطلب إلينا، وأعني هنا بصفة خاصة الذين أسعدهم الحظ منا بأن يعيشوا في العالم المتقدم النمو، أن ندمج مواطني البلدان الفقيرة والبعيدة في دائرة اهتمامنا، أو أن يشار إلى أن علينا التزام بمساعدة هؤلاء المواطنين بروح من التسامح والتنوع في الحصول على حقوقهم وعلى فرصهم. ولكن هل تترك لنا العولمة خيارا آخر؟ فنحن إما أن نقوم بروح من الالتزام الأخلاقي والمصلحة الواعية بمساعدة من يعيشون خارج هذا العالم الآخذ بالعولمة، وإما سنجد أنفسنا مضطرين إلى ذلك في الغد، عندما تصبح مشاكلهم في هذا العالم الخالي من الأسوار هي مشاكلنا.

وثمة طرق لا تحصى يمكن بها للبلدان أن تتصرف في هذا المطلب الحتمي، إذ يمكنها أن تفتح الأسواق أمام منتجات البلدان النامية؛ وأن تزيد المساعدة الإنمائية التي تقدمها، وقد شكل المؤتمر الذي عقدته الأمم المتحدة في مونتيري بداية طيبة في هذا الصدد؛ وأن تشجع الحكم الرشيد المتسم بالشفافية؛ وتتصدى للأمراض والمشكلات البيئية التي لم تصل إلينا، أو على الأقل لم تصل إلينا بعد؛ وأن تعترف بالتزاماتها المتعلقة بمنح اللجوء؛ وتعمل على جعل عملية إدماج المهاجرين أكثر تنظيما؛ وتظهر التقدير للتعددية بوصفها أولوية قصوى لكل دولة. وليس معنى التفكير بصورة عالمية، وعدم الاقتصار على مراعاة العوامل الداخلية وإنما أيضا وضع العوامل الدولية في الاعتبار كجزء لا يتجزأ اليوم من عملية صنع القرار، سواء في أوساط الحكومات أو العمل التجاري أو المنظمات، أن يكون الفكر موحدا أو أن يُكتفى باتباع نهج واحد. فهناك بطبيعة الحال طائفة واسعة من السبل التي يمكن بها أن نفكر ونتصرف بشكل عالمي، وأن نحتفي على هذا النحو بالتنوع العالمي ونعززه.

وبهذا المعنى لا تكون الأمور المحلية متعارضة مع الأمور العالمية، وإنما تكون متشربة بدوافع وتأثيرات عالمية تؤدي إلى إثرائها. ومن الأمور الأساسية في إعمال هذا الواقع الجديد، الحوار فيما بين الأمم والثقافات، على أساس القيم المشتركة والاهتمامات المشتركة. وقد أنشئت الأمم المتحدة ذاتها على أساس من الإيمان بأن الحوار يمكن أن يتغلب على الشقاق، وبأن التنوع هو مزية عالمية، وأن شعوب العالم يوحد بينها المصير المشترك أكثر مما تفرقها هوياتها المستقلة. ولا بد أن يدور هذا الحوار بصفة يومية فيما بين جميع الأمم، وفي داخل أوساط الحضارات والثقافات والجماعات وفيما بينها. إلا أنه لا بد وأن يستند إلى قيم مشتركة أصيلة. فبدون هذه القيم، المتأصلة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا يمكن للسلام أن يدوم ولا ضمان للرخاء. وهذا هو الدرس الذي يمكن أن نتعلمه من نصف القرن الأول من حياة الأمم المتحدة. وهو درس نعرض أنفسنا للخطر إذا تجاهلناه.

ورغم أن الحديث عن العولمة على أساس القيم المشتركة قد يبدو غامضا إلى حد ما، فإن رؤية العالم التي تسعى هذه العولمة إلى تحقيقها رؤية واضحة ومحددة للغاية. فهو عالم يحدد ملامحه التضامن والفهم، والتسامح إزاء الاختلاف، واحترام التنوع الثقافي، والإصرار على إعمال حقوق الإنسان الأساسية والعالمية، والإيمان بحق الناس في جميع أنحاء العالم في أن يكون لهم رأي في نوعية الحكم الذي يخضعون له. وهو عالم يسوده الإيمان بأن تنوع الثقافات الإنسانية أمر يتعين الاحتفاء به بدلا من خشيته. وتستند هذه الرؤية إلى فهم أننا نتاج ثقافات ودوافع عديدة، وأن نقاط القوة لدينا تكمن في الجمع بين المألوف والأجنبي. ولا يعني هذا أنه ليس من حقنا أن نفخر بما يخصنا من عقيدة أو تراث، فهذا أمر يمكننا، بل ينبغي لنا، أن نفعله. بيد أن فكرة أن *ما يخصنا* يتعارض بالضرورة مع *ما يخص الآخرين*، هي فكرة خاطئة وخطيرة على حد سواء. فقد تمخضت عن عداوات ومصراعات لا حد لها، دفعت برجال ونساء إلى ارتكاب أبشع الجرائم باسم قوة عليا.

ولا يلزم أن يكون الأمر كذلك. فالناس من مختلف الأديان والثقافات يعيشون جنبا إلى جنب في جميع أجزاء العالم تقريبا، وأغلبنا يحمل هويات متداخلة توحد بيننا وبين الفئات المختلفة عنا ذاتها. *وفي مقدورنا* أن نحب ما نمثله، دون أن نكره *ما يمثله الآخرون*، أو من ليسوا منا. ويمكننا أن ننعم بتقاليدنا، في نفس الوقت الذي نتعلم فيه من الآخرين، وننبدي فيه الاحترام لتعاليمهم. وأنتم الذين أسعدكم الحظ بالتماس المعرفة والفهم في هذه المؤسسة العظيمة تدركون هذه الحقيقة في كل يوم وكل ساعة من أيام وساعات عملكم.

أيها الأصدقاء،

إذا كنا اليوم، بعد الأحداث البشعة التي وقعت في 11 أيلول/سبتمبر، قد اكتسبنا رؤية أفضل وأشمل، فسوف ندرك أن البشرية لا يمكن أن تنقسم. فالتهديدات الجديدة لا تفرق بين الأجناس أو الأمم أو المناطق. فقد انغرست بذرة جديدة من انعدام الأمن في كل عقل، بغض النظر عما لدينا من ثروة أو مكانة. وأصبح لدى الشباب والكبار إدراك أعمق لأواصر الصلة التي تربط بيننا جميعا، سواء في الألم أو في الرخاء. ولا يمكن أن تظل عملية العولمة كما هي دون تغيير في مواجهة هذا الإدراك. إذ لا بد وأن توجه نحو إفادة من يعيشون على هامش العالم جنبا إلى جنب مع من يعيشون في مركزه، وإفادة الفقراء جنبا إلى جنب مع الميسورين، وإفادة من يرزحون تحت نير القيود جنبا إلى جنب مع من ينعمون بالحرية. وينبغي لرد الفعل العالمي إزاء هجمات الحادي عشر من سبتمبر أن يمنحنا الشجاعة والأمل في أن ننفوز بالنصر في هذه المعركة. فصورة الناس الذين احتشدوا في المدن في كافة أرجاء العالم، والمنتمين لكل دين من الديانات، من أجل الإعراب عن حزنهم وعن تضامنهم مع شعب الولايات المتحدة، أثبتت على نحو أبلغ من أي كلمات، أن الإرهاب ليس قضية تفرق البشرية، بل أنها قضية توحد بين صفوفها.

ولا أقصد بذلك أن أوحي بأن العواقب التي تمخضت عن هذه الهجمات، أو أن الآثار المترتبة على العولمة بصورة أعم، قد أفادت القضية الأعم المتعلقة بالتسامح والتعايش أي فائدة منتظمة. بل إننا قد شاهدنا خلال العام الماضي ارتفاعا مذهلا في الأعمال المعادية للسامية في أوروبا وغيرها من الأماكن، كما رأينا المسلمين يقعون ضحية للشك والعداء بل والاعتداء البدني في هذا البلد وغيره من الأماكن. ويمكن النظر إلى أعمال التعصب والجهل هذه بوصفها الجوانب القبيحة لعولمة تتسم بالاستبعاد والعداء. ولا بد للعولمة التي تضم الجميع أن تعالج هذه الشرور أيضا. لقد كان ضحايا هجمات الحادي عشر من سبتمبر في المقام الأول المواطنين الأبرياء الذين فقدوا حياتهم والأسر التي تعيش الآن في حزن عليهم. بيد أن السلام والتسامح والاحترام المتبادل وحقوق الإنسان وسيادة القانون والاقتصاد العالمي، كلها أيضا من ضحايا هذه الأعمال الإرهابية.

ولن يكون من السهل إصلاح الضرر الذي لحق بنسيج المجتمع الدولي، واستعادة الثقة فيما بين الشعوب والثقافات .ولكن كما يمكن لتضافر الاستجابة الدولية أن يجعل من الأصعب على الإرهابيين إنجاز عملهم، ينبغي للوحدة التي انبثقت من هذه المأساة أن توحد بين جميع الأمم دفاعا عن الحق الأساسي الأول، وهو حق جميع الشعوب في أن تحيا في سلام وأمن. وسوف يكون للعولمة التي تضم الجميع دور رئيسي في بلوغ هذا الهدف الأساسي.

ولكم مني جزيل الشكر.